المملكة المغربية
رئيس الحكومة

بسم الله الرحمن الرحيم

الرباط في : 20 ربيع الثاني 1439
08 يناير 2018

منشور رقم : 01/2018

إلى
السيد وزير الدولة
والسيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة
والمندوبين السامين والمندوب العام

الموضوع: حول البيان الافتتاحي للمحاسبة العامة للدولة.

المرجع : القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.62 بتاريخ 2 يونيه 2015.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، فكما تعلمون، فإن أحكام المادة 31 من القانون التنظيمي للمالية المشار إليه في المرجع أعلاه، والمتعلقة بمسك المحاسبة العامة للدولة قد دخلت حيز التنفيذ ابتداء من فاتح يناير 2018، وفقا لأحكام المادة 69 من القانون التنظيمي المذكور.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن أحكام القانون التنظيمي لقانون المالية، لاسيما المادة 31 منه، تنص على أن الدولة تقوم، علاوة على مسك محاسبة ميزانية للمداخيل والنفقات، بمسك محاسبة عامة بالنسبة لمجموع عملياتها، على أن تكون حساباتها مطابقة للقانون وصادقة وتعكس الصورة الحقيقية لثروة الدولة ووضعيتها المالية.

وطبقا لأحكام المادة 33 من نفس القانون التنظيمي لقانون المالية، فإن المحاسبة العامة للدولة تقوم على مبدأ إثبات الحقوق والالتزامات، من خلال إدراج العمليات المحاسبية للدولة في حسابات السنة المالية التي ترتبط بها، بغض النظر عن تاريخ قبض الموارد وأداء النفقات.

وبموجب أحكام هذه المادة، يتكلف المحاسبون العموميون بمسك وإعداد حسابات الدولة والسهر على مراعاة المبادئ والقواعد المحاسبية، من خلال التأكد على الخصوص، من احترام صدقية التسجيلات المحاسبية وكذا احترام المساطر وجودة الحسابات العمومية.

وعلى هذا الأساس، فإن العمل بمبدأ إثبات الحقوق والالتزامات من شأنه أن يجعل القواعد التي تخضع لها المحاسبة العامة للدولة لا تختلف عن تلك المطبقة على مستوى المقاولات الخاضعة للقانون الخاص إلا باعتبار الخصوصيات المرتبطة بتدخلات الدولة.

كما أن إعمال مبدأ الحقوق والالتزامات المثبتة والمعاينة، من شأنه أن يعكس الصورة الحقيقية لممتلكات الدولة ووضعية ذمتها المالية، مما يسهل اعتماد الإشهاد بصحة حسابات الدولة في أفق سنة 2020، وجعل المحاسبة العامة للدولة ترقى إلى مستوى قواعد المدونة العامة للتنميط المحاسبي المتعلقة بالقطاع الخاص، وكذا المعايير المحاسبية الدولية المعمول بها في القطاع العام.

ومن أجل تنزيل أحكام القانون التنظيمي لقانون المالية المتعلقة بمسك المحاسبة العامة للدولة، فإن وزارة الاقتصاد والمالية ستعمل، من خلال المصالح المعنية بالخزينة العامة للمملكة، على إحصاء وجرد وتقييم كافة العناصر المكونة لأصول وخصوم البيان الافتتاحي للدولة برسم السنة المحاسبية 2018، والذي سيتم إعداده خلال الفترة الممتدة ما بين فاتح يناير ونهاية أبريل 2018.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه سبق لوزارة الاقتصاد والمالية أن قامت بجرد وتحديد قيمة جزء هام من هذه الأصول والخصوم والتي تم إدراجها ضمن البيان الافتتاحي التجريبي برسم سنة 2011.

وستشمل عمليات الإحصاء والجرد والتقييم سالفة الذكر، جميع عناصر المستعقرات المجسمة والمستعقرات غير المجسمة والمستعقرات المالية التي توجد في ملكية الدولة والمخزونات، وكذا كافة التزامات الدولة...

وبناء على ما سبق، فإن إصلاح المحاسبة العامة للدولة يعتبر من الأوراش الأساسية وذات الأهمية البالغة بالنظر لما يوفره من ترسيخ لمبادئ الشفافية والنزاهة على مستوى المالية العامة وعصرنة لآليات عمل الإدارة العمومية وحماية للأمن المالي للدولة، وكذا تعزيز مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

ولهذه الغاية، ومن أجل إعداد البيان الافتتاحي للمحاسبة العامة للدولة في أحسن الظروف، فإن مختلف إدارات الدولة مدعوة إلى تمكين المصالح المعنية بالخزينة العامة للمملكة من كافة المعطيات المالية والمحاسبية التي من شأنها تحيين وإغناء ما تم تجميعه من معلومات في إطار البيان الافتتاحي التجريبي برسم سنة 2011.

وفي سياق تسهيل العمليات المرتبطة بجرد وتجميع المعطيات سالفة الذكر وتحيين المعلومات المتوفرة بشأنها، فإنه يتعين على كافة القطاعات الوزارية والمؤسسات دعوة مصالحها المختصة إلى التنسيق مع المصالح المعنية بالخزينة العامة للمملكة من أجل تمكينها من المعطيات المطلوبة، عبر **ملء الجذاذات التي ستتوصل بها في هذا الموضوع وتطبيق قواعد التقييم التي ستمكن من تحديد قيمة عناصر الأصول والخصوم التي سيتم إدراجها ضمن البيان الافتتاحي للدولة.**

كما تجدر الإشارة إلى أنه سيتم، بمجرد الانتهاء من عملية تجميع المعطيات اللازمة من طرف المصالح المختصة التابعة للخزينة العامة للمملكة، **عقد اجتماعات ثنائية مع مصالح الخزينة العامة للمملكة من أجل تحديد قيمة عناصر الأصول والخصوم التي تم جردها والمصادقة على نتائج عملية تجميع وتقييم هذه العناصر.**

ومن أجل تحقيق الأهداف المنشودة من خلال هذا الورش الهام، فإنني أهيب بالسيد وزير الدولة والسيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة والمندوبين السامين والمندوب العام إلى **إيلاء عمليات الجرد والإحصاء والتقييم** السالف ذكرها كامل عنايتهم، من خلال إسهامهم الفعلي في توفير كافة شروط نجاحها، وحث المصالح المعنية التابعة لسلطتهم من أجل التفعيل الأمثل لمقتضيات هذا المنشور والعمل على تطبيق مضامينه.

ومع خالص التحيات والسلام.

رئيس الحكومة

سعد الدين العثماني